صباغ: الأولية في البدء بورشة إعادة إعمار كبرى.. وشعبان: لا نخضع للابتزاز

أعضاء في مجلس اللوردات البريطاني: كنتم خط الدفاع الأول عن الحرية

| هناء غانم

أكدت رئيسة وفد مجلس اللوردات البريطاني والكنيسة الإنكليكانية، البارونة كارولاين كوكس، اعتراضها على السياسة البريطانية تجاه سورية، وأكدت حق الشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه. واعتبرت أن سورية هي «خط الدفاع الأول عن الحرية والاعتقاد في المنطقة والعالم»، وكشفت عن أن حكومة بلادها قدمت مساعدات للمجموعات الإرهابية المسلحة في سورية بحدود ٢٠٠ مليون جنيه إسترليني سنوياً.

وأجرى وفد مجلس اللوردات البريطاني والكنيسة الإنكليكانية الذي يزور سورية حالياً محادثات أمس في مجلس الشعب ومع المستشارة السياسية والإعلامية في رئاسة الجمهورية بثينة شعبان، وكذلك مع وزير الاوقاف محمد السيد والمفتي العام للجمهورية سماحة الشيخ أحمد بدر الدين حسون.

وقالت كوكس خلال اللقاء مع رئيس مجلس الشعب حموده صباغ: إن هدف الوفد من زيارة سورية هو نقل رسالة واضحة من الشعب والبرلمان والحكومة في سورية إلى مجلس اللوردات البريطاني وإلى الحكومة البريطانية بهدف العمل على تغيير السياسة المعادية لبريطانيا تجاه سورية.

وأضافت: قدمت العديد من المرافعات داخل مجلس اللوردات تطالب بتغيير سياسة لندن ومن ضمنها وقف المساعدات المالية التي تزعم الحكومة البريطانية أنها مساعدات للشعب السوري في حين أنها مساعدات للمجموعات الإرهابية المسلحة وكانت بحدود ٢٠٠ مليون جنيه إسترليني سنوياً.

وثمنت كوكس، الصمود الكبير للشعب والجيش السوري بوجه الإرهاب، وقالت: «كنتم خط الدفاع الأول عن الحرية والاعتقاد في المنطقة والعالم وقدمتم ثمناً باهظاً من دمائكم ومؤسساتكم».

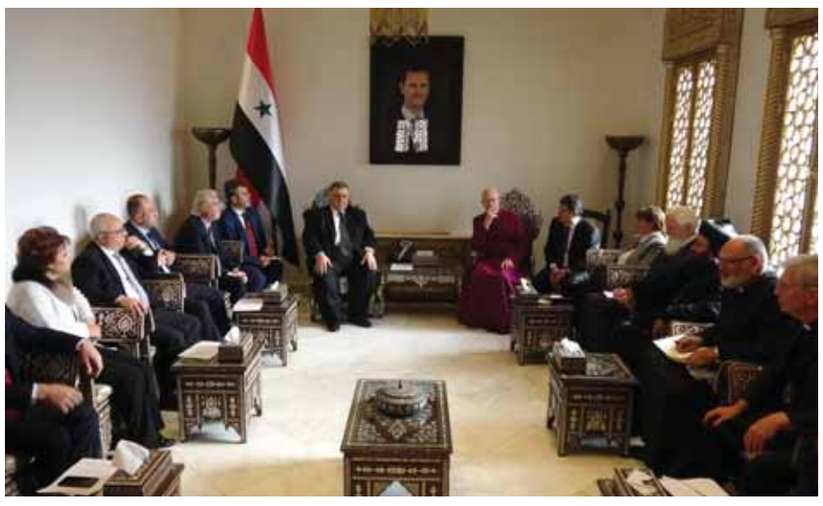

رئيس مجلس الشعب حموده صباغ يلتقي وفداً من مجلس اللوردات البريطاني (الوطن)

وأكدت كوكس لـ«الوطن» إن عدد المؤيدين لي من مجلس اللوردات زاد اليوم وأن رسالتنا هي الاعتراض على السياسة البريطانية الخارجية خاصة سياسة محاولة تغيير النظام السوري والتأكيد على حق الشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه.

ويضم الوفد في عضويته اللورد ريموند هيلتون واللورد كاري أوف كليفتون والقسيسين أندرو أشداون وديفيد توماس والباحث البرلماني ساموئيل ماسون.

بدروه أكد هيلتون أن مواقفه كانت ضد سياسة الحكومة البريطانية تجاه سورية وانتقد الحكومة مرات عديدة داخل مجلس اللوردات ودعاها إلى تغيير سياستها، داعياً إلى تبادل الزيارات بين مجلس اللوردات ومجلس الشعب لدفع للعلاقات البرلمانية، في حين لفت كليفتون إلى أن هناك روابط بين سورية وبريطانية عبر التاريخ وقد توصلنا حالياً إلى حقيقية أن ما يجري في سورية مخطط له وأن تغيير النظام ليس هو الحل وكنا جميعاً على خطأ ١٠٠ بالمئة.

من جانبه، أكد صباغ، أن الأولوية الأولى الآن في سورية تتجه نحو عدة مسارات هي القضاء على ما تبقى من مجموعات إرهابية وتوسيع دائرة المصالحة الوطنية والبدء بورشة إعادة إعمار كبرى لبناء سورية وعودة الأهالي إلى الأراضي التي خرجوا منها.

على خط مواز، شددت شعبان في تصريح للصحفيين عقب لقائها الوفد، بحسب وكالة «سانا» للأنباء، على أن الحكومة السورية لا تخضع للابتزاز ولا للأكاذيب التي يروجها ويعمل وفقها المتربصون بسورية والذين يشكلون جزءاً من مخطط صهيوني للمنطقة.

وأشارت إلى السياسات التي اتبعتها بعض الدول الغربية في دعم التكفيريين والتنظيمات الإرهابية مثل «جبهة النصرة» وداعش، معتبرة أنه ليس من مصلحة الغرب ولا العالم دعم الإرهاب الذي هو داء خطير على البشرية.

وأكدت شعبان، أنه على دول العالم جميعها الوقوف إلى جانب سورية ودعمها لدحر آفة الإرهاب التي قد تطال الجميع في المستقبل.

ورأت أنه على بريطانيا إعادة النظر في سياستها تجاه سورية والمنطقة داعية الشعوب الغربية لرفع صوتها والوقوف مع الحق ضد السياسات الخاطئة لبلدانهم.

وشددت شعبان على أن زيارة الوفد مهمة للتواصل بين الشعبين البريطاني والسوري لخرق التعتيم والتضليل الإعلامي الذي يحاول أن يشوه الحقائق، حيث أصبحت مثل هذه الزيارات طريقا أساسيا للوصول إلى حقيقة ما يجري على الأرض وإيصالها إلى العالم، الأمر الذي من شأنه إيصال الصوت الحقيقي للشعب السوري إلى المجتمع الغربي.

ولفتت إلى أن قدوم مثل هذه الوفود يعتبر نتيجة لصمود سورية وشعبها وجيشها، حيث أدرك العالم أن سورية لا تقهر وأن الحرب ستنتهي بانتصارها على الإرهاب وعلى كل من استهدفها.

من جهتها أشارت كوكس إلى أن سورية بدأت تستعيد عافيتها وقد تطهرت بمعظمها من أيدي تنظيم داعش الإرهابي، مؤكدة أن مواقف الشعب البريطاني تجاه سورية غير متطابقة مع مواقف حكومته.

والتقى الوفد أيضاً وزير الأوقاف والمفتي العام للجمهورية.

قولاً واحداً

في «جنيف ٨»

عمار عبد الغني

على وقع انتصارات الجيش العربي السوري وحلفائه على كل جبهات القتال وتوجيههم ضربة قاصمة لمشروع أعداء سورية بالقضاء على «دولة داعش» المزعومة، تسارعت وتيرة الحراك السياسي، حيث يحاول محور المهزومين في الحرب الخروج بشيء من ماء الوجه عبر تقديم تسهيلات لحل الأزمة بسحب أدواتهم السورية التي توصف بالمتطرفة من وفد المعارضة الذي شكل في «الرياض٢» للتفاوض مع وفد الحكومة السورية في جنيف دون شروط مسبقة.

ورغم أنه لم يبق لمحور أميركا أية أوراق قوية يلعب بها أو يتكئ عليها للحصول على مكاسب سياسية، فبعض من يوصفون بـ«المعارضين» يضربون على الوتر ذاته الذي عزفوا عليه خلال سنوات الحرب بتمسكهم بمطلب «إسقاط النظام» والذي يؤشر أن أسيادهم لا يزالون يراهنون للحصول من خلال بعض المأجورين تحت بند «معارضة» على تنازلات ومن خلالهم أيضاً يمكنهم نسف الجهود التي اقتربت أكثر من أي وقت مضى من وضع الحل على السكة الصحيحة من خلال وقف التدخلات الخارجية وجعل السوريين يقررون مستقبل بلدهم عبر الحوار السياسي وبما يخدم مصالحهم في الانتقال نحو مستقبل أفضل عبر الإقدام على خطوة كالانسحاب من المحادثات على غرار ما فعلوا خلال جولات جنيف السابقة.

ولكن هل يستطيع الغرب الاستمرار في اللعب على الحبال والتعويل على عنصر الوقت لتحقيق أهدافه؟

بالنظر إلى ما آلت إليه مقتضيات الميدان العسكري وفرار المئات من مسلحي التنظيمات الإرهابية على اختلاف مسمياتها خارج الحدود السورية كمقدمة إلى العودة لبلدانها الأصلية على شكل «ذئاب منفردة»، خسر هذا العامل أهميته بل إنه بات عنصراً ضاغطاً وخاصة على دول القارة العجوز التي تعيش حالة رعب من هذه الظاهرة، وتدرك أنظمتها تماماً الحاجة للتعاون مع الدولة السورية للحصول على معلومات عن الإرهابيين العائدين، ومن هنا جاءت مبادرة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون لتشكيل مجموعة اتصال من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن لمناقشة الوضع في سورية، وعليه فإن الغرب في حقيقة الأمر يعيش تحت ضغط عامل الوقت ولكنه في الآن ذاته لا يريد تنفيذ استدارة كبرى تظهره بهيئة الفاشل والمهزوم والقابل بأي تسويات.

بالمقابل، فإن سورية وحلفاءها وأصدقاءها مصممون على إيجاد مخرجات تسوية للأزمة وفق ما أفرزته نتائج الميدان العسكري عبر وضع أسس للحل على قاعدة المحافظة على وحدة الأراضي السورية واستقلالية سورية وسيادتها، تزامناً مع مواصلة محاربة ما تبقى من بؤر إرهابية على أراضيها وهذا ما أكد عليه الرئيسان بشار الأسد والروسي فلاديمير بوتين خلال قمة سوتشي الأسبوع الماضي، والتي وضعت الترتيبات للحل السياسي، وبالتالي على الدول المشاركة في الحرب على سورية اغتنام فرصة انعقاد الجولة الجديدة من الحوار في «جنيف» لتبديل سياساتها وعدم وضع العصي في عجلة الحل في بادرة حسن نية ومقدمة لرفع العقوبات الظالمة عن الشعب السوري والتقدم خطوة أخرى باتجاه إعادة العلاقات مع الحكومة السورية للتعاون الجاد في محاربة الإرهاب والمساعدة في دفع العملية السياسية.

إن الدولة السورية مستعدة للتعاون مع كل الجهود الخيرة لحل الأزمة وهذا ما أعلنه الرئيس الأسد خلال قمة سوتشي بالقول: «مستعدون للتعاون مع أي دولة في سبيل حقن الدم»، وذلك من منطلق حرصه على وقف القتل والدمار رغم ما سببته بعض الدول من آلام للشعب السوري، وبالتالي على الآخرين ملاقاة الموقف الكبير الذي أبداه الرئيس الأسد وهو في موقع المنتصر.

«جنيف ٨» سيبدأ بالانعقاد مع إعلان وفد الجمهورية العربية السورية المشاركة اليوم، ومجرياته ستوضح لنا المشهد أكثر.

دي ميستورا تائه.. وموسكو «قلقة» من صيغة الجولة.. وترجيحات بعقد «أستانا ٨» في الثلث الأخير من الشهر المقبل

وفد سورية يصل اليوم إلى العاصمة السويسرية لإحياء «جنيف ٨»

| الوطن – وكالات

تنطلق اليوم بشكل فعلي الجولة الثامنة من الحوار السوري السوري في جنيف بوصول وفد الجمهورية العربية السورية، بعد تنسيق مع روسيا التي أبدت «قلقها» حول صيغة الجولة الحالية وطبيعة المشاركين، في وقت بدا فيه المبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا تائهاً.

وكان المبعوث الأممي أعلن، في وقت سابق، بدء الجولة الثامنة للمحادثات رغم عدم وصول وفد دمشق، مشيراً إلى عزمه إجراء هذه الجولة من المحادثات السورية – السورية على مرحلتين تكون الثانية في كانون الأول القادم، في إشارة واضحة إلى أنه لا يتوقع اختراقه حقيقة أو نجاح في المرحلة الأولى من الجولة الأول، وذلك بعد اجتماع «الرياض ٢» الذي شاركت فيه منصات المعارضات الخارجية وتوافقت خلاله على تشكيل وفد مفاوض واحد من ٣٦ شخصية، يترأسه نصر الحريري، للمشاركة في محادثات جنيف.

وبعدما خربط إعلان دمشق الاثنين تأخير وصول وفدها إلى جنيف حسابات دي ميستورا ومموّلي معارضة الخارج، نقلت وكالة «سانا» أمس عن مصدر في وزارة الخارجية والمغتربين أن وفد الجمهورية العربية السورية «يصل إلى جنيف غداً (اليوم) للمشاركة في الجولة الثامنة من الحوار السوري السوري»، موضحاً أن قرار المشاركة في هذه الجولة جاء «بعد الاتصالات المكثفة التي جرت خلال اليومين الماضيين بين الجانبين السوري والروسي» وأن مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري سيرأس الوفد.

وفي محاولة للإيحاء بانطلاق الجولة أمس، عقد المبعوث الأممي اجتماعاً مع مندوبي الدول الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن، وفق وكالة «سبوتنيك» الروسية التي أكدت أنه «يتطلع لأن تبدأ الأطراف العمل على قضية وضع دستور والتحضير للانتخابات».

الموقف الروسي بدا حذراً جداً حيث أعلن مندوب روسيا الدائم لدى هيئات الأمم المتحدة في جنيف، أليكسي بورودافكين، أن مطلب المعارضة السورية برحيل الرئيس بشار الأسد يعرقل أي حوار بناء في جنيف.

وأبدى بورودافكين وفق «سبوتنيك» قلقه إزاء صيغة الجولة الثامنة للمحادثات والمشاركين فيها، وقال: «تبقى لدينا حول ذلك بعض الشكوك، وبصدد أنه ليس من الواضح ما هي القيمة المضافة من هذه الاجتماعات، وبصدد الصيغة المختارة والمشاركين فيها»، معرباً عن اعتقاده «أن هناك صيغاً أثبتت نفسها بشكل جيد والتي تعمل بالفعل، منها مجموعة الدعم الدولية لسورية، ومجموعة العمل للشؤون الإنسانية وقضايا وقف النزاع».

وأضاف: «يمكنني أيضاً أن أذكر صيغة لوزان، التي أيضاً اجتمعت على مستوى وزراء الخارجية التي ساهمت بشكل إيجابي في مناقشة آفاق التسوية السورية»، في إشارة تمهيدية إلى النجاحات التي حققها مسار أستانا الذي جاء بعد كل هذه الخطوات التي تحدث عنها بورودافكين، في حين قال المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف للصحفيين في موسكو في تعليقه على «جنيف ٨»: «نعتقد أن عملية جنيف هي أساسية للتسوية السياسية، ويجب أن تكون شاملة بأقصى قدر ممكن، إن الشمولية عامل أساسي لحيوية تلك الاتفاقات التي سيتم التوصل إليها».

من جهته، رأى المبعوث الأممي أن «هناك فرصة أمام وفدي الحكومة والمعارضة السوريين، لإجراء مفاوضات مباشرة في جنيف لأول مرة».

وقال دي ميستورا للصحفيين وفق موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني بعد اجتماعه مع وفد المعارضة: «سنقدمه (مقترح المفاوضات المباشرة)، وسنرى ما إذا كان هذا سيحدث»، معتبرا أنه لا يمكن التنبؤ بعد برد فعل الجانبين على المقترح.

من جانبه، قال المتحدث باسم وفد المعارضة يحيى العريضي، في تصريح صحفي: «لدينا وفد معارضة واحد ومستعدون لإجراء مفاوضات مباشرة» مع وفد الحكومة السورية.

وكشف المبعوث الأممي أن الجانب الروسي في جنيف أبلغه بموافقة الحكومة السورية على وقف لإطلاق النار لمدة يومين في الغوطة الشرقية خلال اجتماعه المغلق مع ممثلي الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، لافتاً إلى أنه ليس من قبيل المصادفة أن يقدم هذا الاقتراح في بداية هذه الجولة».

في الأثناء تواصلت الضغوط الدولية الداعمة للمعارضة من أجل تلميع صورة الأخيرة حيث أعلن البيت الأبيض أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب ونظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون اتفقا هاتفياً على أهمية المحادثات السورية السورية في جنيف برعاية الأمم المتحدة كطريق وحيد لحل سلمي للأزمة في سورية، وفق «سانا».

بدوره أعلن رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم أن عمليتي المفاوضات السورية في أستانا وجنيف متكاملتان وليستا متعارضتين.

وقال يلدريم في كلمة ألقاها في معهد لندن للبحوث الإستراتيجية الدولية، «هذه العملية (في أستانا) ليست منافسة لعملية جنيف»، مشيراً إلى أن «المفاوضات في أستانا والاجتماعات الثلاثية (تركيا وروسيا وإيران) لا تشكل بديلاً عن جنيف، وما نسعى إليه هو وضع أساس للقرارات في جنيف».

وتوازى الحديث التركي مع توقعات بانعقاد الجولة الثامنة من محادثات أستانا يومي ٢١ و٢٢ كانون الأول المقبل، حيث نقلت وكالة «سبوتنيك» عن مصدر وصفته بالـ«مقرب من المحادثات السورية» أمس قوله: «بشكل تقريبي يتم التوافق على يومي ٢١ و٢٢».

وكان نائب وزير الخارجية الكازخستاني عقلبيك كمال الدينوف، أكد في ٢٥ الشهر الجاري أن الجولة الثامنة من المحادثات الدولية حول سورية، قد تعقد بعد ٢٠ كانون الأول المقبل.

«الوطنية الديمقراطية»: لـ«برنامج وطني» بمشاركة السلطة والداخل ومن يقبل من الخارج

| سامر ضاحي

واصلت معارضة الداخل هجومها الشرس على المبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا ومؤتمر «الرياض ٢» اللذين استبعداها عن التمثيل في المعارضة، حيث رأت «الكتلة الوطنية الديمقراطية» في ذلك «إجحافاً»، وطالبت بـ«برنامج وطني سوري يحافظ على مؤسسات الدولة السورية، تشارك فيه السلطة والقوى الوطنية والمعارضة السورية في الداخل ومن يقبل من الخارج».

وفي تصريح لـ«الوطن»، قال أمين عام «الكتلة الوطنية الديمقراطية» باسل كويفي: وصلنا من مصدر في وزارة الخارجية والمغتربين عبر وسائل الإعلام تأجيل مشاركة وفد سورية في الجولة الثامنة من محادثات جنيف المقررة (أن تبدأ) أمس، وبالرغم من أن هذا المسار السياسي محدد من قبل مجلس الأمن الدولي ولكن كرئيس كتلة أرى موقف الخارجية ضرورة في هذا الوقت بسبب تجاهل اجتماع «الرياض ٢» لمعارضة الداخل ومحاولته تكريس الحالة السورية المستمرة منذ أكثر من سبع سنوات».

وندد كويفي ببيان «الرياض ٢»، وقال «الطلبات نفسها ولم يأت بشيء جديد والاتفاقات والتأقلمات الدولية والإقليمية الحاصلة عادوا بمخرجاتهم إلى القرار ٢١١٨ ونحن في الداخل السوري نرى أن القرار ٢٢٥٤ هو القابل للتنفيذ أما تمثيل المعارضة فليس قصراً على معارضة الخارج إنما هناك معارضة في الداخل».

واعتبر، أن قرار الحكومة السورية تأجيل وصول وفدها إلى جنيف «في هذا الإطار على ما أعتقد، من حيث أن تهميش المعارضة الداخلية من دي ميستورا والدول العاملة في الملف السوري والإبقاء على المعارضة الخارجية هذا شيء فيه إجحاف وإقصاء لقوى سياسية واجتماعية ونخب مجتمع مدني تلامس الواقع السوري الحقيقي».

ندوة لـ«حزب الشعب» بحضور ممثلي قوى معارضة في الداخل ومنظمات المجتمع المدني بدمشق (أرشيف)

واعتبر كويفي، أن ما تضمنه بيان «الرياض ٢» يشير إلى أن المحادثات في جنيف لن تكون جدية، وتجاهل انتصارات الجيش والتفاهمات الدولية حول الملف السوري.

ورأى، أن في موقف الخارجية «بداية لحوار سياسي في الداخل وقد تكون الحكومة السورية تريد الحوار الوطني في الداخل ثم في (الحوار الوطني المزمع في) سوتشي ثم تنقل المخرجات إلى جنيف بعد صياغتها بطلبات سورية حقيقية وواقعية عبر ورقة يتم الاتفاق عليها وفرضها على جنيف بمشاركة المعارضة الداخلية.

وحول استمرار دي ميستورا بتجاهل المعارضة الداخلية لجولات عديدة في جنيف، قال كويفي: هناك تغييرات ميدانية على الأرض فالجيش السوري ينتصر، والآن أصبحت معظم الأراضي السورية تحت سيطرة الدولة، وبما أن الكلمة للمنتصر فكيف إذا كانت المعارضة الخارجية لا تمثل الشعب السوري، معبراً عن اعتقاده بأن «الداخل هو الأحق بالمشاركة في هكذا حوارات ومن الضرورة الخروج بورقة مشتركة لمعارضة الداخل».

وطالب كويفي بإنتاج برنامج وطني سوري يحافظ على مؤسسات الدولة السورية تشارك فيه السلطة والقوى الوطنية والمعارضة السورية في الداخل ومن يقبل من الخارج، وأضاف: «لتكن هذه ورقة ضغطاً على جميع الدول التي تعمل على الملف السوري من حيث إن هذه الورقة هي ما يريده الشعب السوري في الداخل»، مشيراً إلى أن كتلته ستشارك في مؤتمر سوتشي بـ٦ ممثلين.

---

٢٧ من قوى الداخل تتوافق على رؤية للحل السياسي:

وفق القرار ٢٢٥٤ ودستور جديد وانتخابات

| موفق محمد

كشف أمين عام «حزب التضامن العربي الديمقراطي» المرخص ماهر كرم شحود عن توصل ٢٧ حزباً وقوى وشخصيات في الداخل السوري إلى وثيقة تفاهم تتضمن رؤية لحل الأزمة في البلاد، تقوم على أساس أن «الحل سياسي بامتياز وفق قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤» و«وضع دستور جديد» و«تنظيم انتخابات محلية وبرلمانية ورئاسية بعد المرحلة الانتقالية».

وفي تصريح لـ«الوطن» قال شحود: «اجتمعت أحزاب وقوى سياسية وشخصيات وطنية مستقلة على رؤية بعد اجتماعات عديدة دعا إليها «حزب التضامن العربي الديمقراطي» في مقر الأمانة العامة بدمشق.

وأوضح، أن الرؤية «تضمنت ١٨ بنداً لحل الأزمة السورية، وتم التوافق عليها بالإجماع»، ونوه إلى إمكانية الإطلاع على هذه الوثيقة للتوقيع عليها لمن يتوافق معها من قبل القوى السياسية والشخصيات الوطنية التي ترغب بذلك.

وذكر شحود، أن «وثيقة تفاهم هي بين أحزاب وقوى سياسية وشخصيات مجتمعية ومستقلة في الداخل ووصل عدد الموقعين إلى ٢٧ ما بين حزب وقوى وشخصية».

يأتي بعد أيام من اجتماع «الرياض ٢» الذي شارك فيه ممثلون لمنصات معارضة في الخارج وآخرون لميليشيات مسلحة، وتم خلاله تشكيل هيئة عليا معارضة للمفاوضات، ووفد مفاوض جديد لمقابلة الوفد الحكومي الرسمي في محادثات جنيف، وإصدار بيان ختامي كان في معظمه شروط مسبقة من شأنها قطع الطريق على أي محادثات ترمي إلى إيجاد حل سياسي للازمة المستمرة في البلاد منذ نحو سبع سنوات.

وتجاهل «الرياض ٢» القوى السياسية المعارضة في الداخل السوري، الأمر الذي أثار موجة تنديد واستياء كبير في أوساط معارضة الداخل التي رفضت مخرجات «الرياض ٢» واعتبرت أنها تجاوزت القرار الأممي ٢٢٥٤ الذي ينص على تمثيل أوسع طيف للمعارضة، وتؤكد أنها «ليست مجموعة تفاوض وإنما تصعيد وتعطيل».

وتضمنت الرؤية التي اتفقت عليها أحزاب وقوى سياسية وشخصيات وطنية مستقلة في الداخل في ٢٦ الشهر الجاري وحصلت «الوطن» على نسخة منها، «الحفاظ على وحدة الأرض والشعب والسيادة السورية ووقف العنف والقتال والتدمير في سورية، وضع دستور جديد على أسس عصرية تتناسب مع المرحلة القادمة من جميع الأطياف وفصل الدين عن الدولة، حصر استخدام السلاح بالجيش والشرطة لحماية الوطن والمواطن، ومن هنا يجب نزع السلاح غير الشرعي من باقي الجهات، إلغاء المحاكم الاستثنائية وتحويل كافة المعتقلين إلى المحاكم المختصة وإنهاء ملف المعتقلين والمخطوفين والمفقودين، دعم دور المصارحة والمصالحة والمسامحة من خلال بناء الثقة وبرامج توعية للحفاظ على التماسك المجتمعي والنسيج الوطني السوري وتعزيز مفهوم الديمقراطية والمواطنة وتحقيق تكافؤ الفرص لتحقيق العدالة الاجتماعية وتكريس الحريات «حرية الرأي والحرية الشخصية».

كما تضمنت، «رفض التدخل الخارجي بكل أشكاله، إعادة هيكلة كافة المؤسسات ومأسستها وخصوصاً الأمنية لتفعيلها وتنظيم علاقاتها ببعضها بما يخدم الوطن والمواطن ودعم مؤسسة الجيش العربي السوري لأنه يشكل الضامن الوحيد للأرض والسيادة، حرية الإعلام واستقلاليته وحرية الرأي حق للجميع مع احترام ثقافة جميع شرائح ومكونات الشعب السوري، تعديل قانون جديد للأحزاب «وأن تكون الأحزاب غير تابعة لأي جهة كانت» على أساس عصري يتماشى مع قوانين الدول المتقدمة».

إضافة إلى ذلك تضمنت الوثيقة، أن «الحل سياسي بامتياز وفق قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ وبتوافق السوريين وأن تلازم الحل السياسي يترافق مع الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والإداري والثقافي وبرامج إعادة الإعمار، ويجب تحديث القوانين اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة في جميع أنحاء سورية، تنظيم انتخابات محلية وبرلمانية ورئاسية بعد المرحلة الانتقالية حسب برنامج محدد وفق الدستور الجديد، تشكيل حكومة تشاركية موسعة مع اقتراح إضافة وزارات جديدة للوصول إلى سورية المستقبل، المواطنة والمساواة وسيادة القانون أساس مستقبل سورية مما يتطلب استقلال السلطة القضائية وحيادية ونزاهة القضاء والقضاة، الفصل التام بين السلطات الثلاث وتعزيز دور الرقابة للهيئة التشريعية والمجتمع المدني والتأكيد على استقلالية القضاء وان يكون مجلس القضاء الأعلى والمحكمة الدستورية العليا منتخبة بالحيادية والاستقلال».

كما تضمنت الوثيقة، «التعويض الحقيقي والكامل على جميع متضرري وضحايا الحرب وفق برنامج متكامل والعمل على عودة اللاجئين والنازحين في الداخل والخارج إلى بلداتهم وقراهم وتهيئة الظروف المناسبة وتقديم جميع الخدمات لهم، سن قوانين منظمات المجتمع المدني بما يتناسب مع مبادئ وأخلاقيات ومكونات الشعب السوري ودعم دور المرأة والطفل وتفعيل دورهم وتمثيلهم، اعتماد مبدأ اللامركزية الموسعة وتعديل القانون ١٠٧ لعام ٢٠١١ وتوسيع صلاحيات المجالس المحلية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والثقافية وأن يكون المحافظ منتخباً من أهل المحافظة».

ومن أبرز الموقعين على الوثيقة، «حزب التضامن العربي الديمقراطي»، الأمين العام للكتلة الوطنية الديمقراطية باسل كويفي، المنسق العام لائتلاف قوى التكتل الوطني الديمقراطي سليم الخراط، وأمين عام حزب الإنقاذ بسام أبو الخير.

تأتي هذه الوثيقة بعد يوم من اجتماع ٥٠ شخصية من ممثلي قوى معارضة في الداخل ومنظمات المجتمع المدني وشخصيات مستقلة في ندوة دعا إليها «حزب الشعب» المرخص في دمشق تحت عنوان «على السوريين أن يتفقوا نحو رؤية سياسية مشتركة لمؤتمر حوار وطني شامل».

وتوافقت آراء تلك الشخصيات على ضرورة إطلاق حوار وطني في الداخل السوري «بأقصى سرعة»، ودعوا إلى إطلاق عملية سياسية جادة عبر حوار وطني داخلي تشاركي وتوافقي آمن على مختلف قضايا وملفات الأزمة الوطنية السورية للخروج منها وبلورة مشروع وطني للوطن السوري والدولة السورية.